تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير الـ (123)
من 1 فبراير حتى 11 فبراير

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

قررت الدائرة الأولى إرهاب المنعقدة بمجمع محاكم بدر، برفع اسم رجل الأعمال صفوان ثابت مؤسس شركة جهينة للمواد الغذائية من على قائمة الإرهابين.

وقررت النيابة العامة الشهر الماضي إخلاء سبيل صفوان ثابت، مؤسس شركة جهينة للصناعات الغذائية، وابنه سيف، على ذمة اتهامها بمشاركة جماعة إرهابية تحقيق أهدافها.

وفي عام 2017 صدر قرار محكمة جنايات القاهرة بإدراج صفوان ثابت على قوائم الإرهابيين ضمن القائمة الكبيرة التي ضمت 1538 شخصًا آنذاك (الشهيرة بقائمة أبوتريكة)، بناء على طلب من النيابة العامة، ورغم إلغاء النقض لهذا القرار أدرج ثابت في قضية جديدة.

وفي 30 أبريل 2018 صدر قرار جديد بإعادة إدراج 1529 شخصًا من القائمة السابقة ومن بينهم صفوان ثابت، على قائمة الإرهاب لمدة 5 سنوات في قضية جديدة، وهو القرار الذي أيدته محكمة النقض، وكان م المقرر أن تستمر الآثار المترتبة على هذا القرار حتى أبريل 2023.[1]

[1] الشروق 8 فبراير https://www.facebook.com/shorouknews/

أيدت محكمة النقض، اليوم السبت، الحكم الصادر من «الجنايات» بالسجن المشدد 6 سنوات بحق مودة الأدهم ناشطة «التيك توك»، و6 آخرين، وتغريمهم 200 ألف جنيه بتهمة الاتجار في البشر.

وأصبح الحكم الصادر نهائيًا وباتًا وغير قابل للطعن أمام أي دائرة جنائية أخرى.

وكانت محكمة الجنايات قد قضت في 20 يونيو 2021، بحبس مودة الأدهم 6 أعوام، على خلفية اتهام النيابة العامة لها بالاتجار بالبشر، والاستغلال التجاري لطفلين عن طريق نشر مقاطع مصورة لهما على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتصدر اسم مودة الأدهم محرك البحث جوجل العام الماضي، بعد معاقبتها بالسجن 6 سنوات، بسبب الفيديوهات التي تنشرها وتظهر فيها بملابس جريئة. وفي مايو 2020، تم القبض على مودة الأدهم التي لديها مليونا متابع على إنستجرام، بعد نشرها مقاطع فيديو اعتبرت فاضحة. وكانت قوات الأمن ألقت القبض عليها واتهمتها بالتعدي على المبادئ والقيم المجتمعية، واعترفت بالتهم الموجهة إليها وبررت ذلك بحاجتها للمال.[2]

قررت محكمة النقض اليوم، استمرار نظر الطعن المقام من الطفلة ن. أ المعروفة بـ«موكا حجازي»، ضد حكم حبسها عامين في اتهامها باعتياد ممارسة الدعارة والفجور رغم كونها ضحية اتجار بالبشر دون أن تحدد موعدًا للجلسة المقبلة لنظر القضية أو النطق بالحكم فيها، بحسب المحامية عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عزيزة الطويل.

وأوضحت الطويل أنها ستحضر جميع جلسات المحكمة المقبلة بداية من 25 فبراير الجاري لمعرفة مصير القضية.

وترجع أحداث القضية إلى يوليو 2021، حين ألقت أجهزة الأمن القبض على «موكا»، وكان عمرها وقتها 16 عامًا بناءً على بلاغ تقدم به أحد المحامين المعروفين بملاحقتهم لصانعات المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، اتهمها بالتحريض على الفجور ببث «فيديوهات ذات إيحاءات جنسية وبملابس فاضحة، وذلك باستخدام تطبيق تيك توك وقناة خاصة بها عبر يوتيوب».

وحسب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تم التحقيق مع «موكا» بدون حضور محام، وقالت خلال التحقيقات إن صاحب الهاتف (معاذ. م) الذي تم استخدامه في تصوير الصور والفيديوهات محل التحقيق هو من طلب منها التصوير وحدد محتواها، وهو ما ألقت الشرطة القبض على إثره على معاذ، ووجهت له اتهامات بالاتجار بالبشر، واستغلال «موكا» جنسيًا وتجاريًا؛ بدفعها إلى تصوير مقاطع فيديو مسجلة، تظهر فيها بملابس فاضحة، وتؤدي رقصات مُخِلَّة بالآداب العامة، ونشر تلك المقاطع؛ بغرض تحقيق ربح، وهي التهمة التي عاقبته عليها محكمة الجنايات بعد ذلك بالحبس والغرامة.

---

[2] المصرى اليوم 11 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2816396

وبالرغم من اعتبارها ضحية اتجار بالبشر، إلا أن نيابة الطفل أحالتها للمحاكمة أمام محكمة جنح الطفل، ووجهت لها اتهامات «نشر فيديوهات تخدش الحياء وتحرض على الفجور، واعتياد ممارسة الدعارة»، وقد قضت الأخيرة في فبراير 2022 بحبسها سنة على التهمة الأولى، وسنتين على التهمة الثانية. وهو الحكم الذي أيدته محكمة جنح مستأنف الطفل في مايو الماضي مع استبدال عقوبة التهمة الأولى من الحبس عام إلى وضعها في أحد دور الرعاية تحت الاختبار القضائي.[3]

مكنت نيابة أمن الدولة، أمس، الصحفية منال عجرمة، نائب رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون، من مغادرة محبسها لمدة أربع ساعات لزيارة أسرتها، بعدما لم تتمكن من حضور جنازة والدها، حسبما قال محاميها خالد علي لـ«مدى مصر».

وأوضح علي أنه عقب وفاة والد عجرمة أمس، ناشد عدد كبير من الصحفيين أجهزة الأمن للتدخل والسماح لعجرمة بحضور الجنازة، وهو ما استجابت له النيابة وإدارة سجن القناطر في الرابعة عصرًا، بعد انتهاء مراسم الدفن، لتقرر القوة الأمنية المصاحبة لعجرمة السماح لها بالبقاء مع والدتها وأشقائها حتى الثامنة من مساء أمس، قبل إعادتها إلى سجن القناطر مرة أخرى.

وتعود وقائع القبض على عجرمة إلى الأول من نوفمبر الماضي، حيث قبض عليها من منزلها بالتجمع الخامس، وجرى مصادرة هاتفها واللاب توب الخاص بها، واصطحابها إلى جهة غير معلومة، وبعد يومين ظهرت أمام نيابة أمن الدولة، التي وجهت لها خمسة اتهامات متعلقة بالإرهاب هي: «الانضمام لجماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، والتحريض على الإرهاب، واستخدام حساب على موقع التواصل للترويج لفعل إرهابى، والاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية»، وهي التهم التي نفتها عجرمة قبل أن تقرر النيابة حبسها على ذمة القضية رقم 1893 لسنة 2022 المعروفة بـ«ثورة المناخ».[4]

أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية، اليوم الثلاثاء، قرارًا بإخلاء سبيل 40 متهمًا في 6 قضايا من دائرة مينا البصل، متهمين بالانضمام لجماعة إرهابية والترويج لإغراضها وحيازة مطبوعات.

وأعلن محامون أن المذكورين، والذين لم تصدر بعد قائمة بأسمائهم، ألقي القبض عليهم، على خلفية الدعوة الوهمية التي أطلقها أشخاص من خارج البلاد، والمعروفة بـ "11/11".

يذكر أن هذه القائمة هي الثانية الساعت الأربع والعشرين الماضية. إذ قررت نيابة أمن الدولة العليا، أمس الإثنين، إخلاء سبيل 34 متهمًا جديدًا في قضايا مختلفة.

وضمت قائمة الأمس:

---

[3] مدى مصر 11 فبريير https://www.facebook.com/mada.masr/

[4] مدى مصر 11 فبراير https://www.facebook.com/mada.masr/

القضية رقم 1018 لسنة 2020

1- محمود سيد فاوى محمود

القضية رقم 910 لسنة 2021

1- محمد حسين شلقامي عبد الرازق

القضية رقم 41 لسنة 2022

1- السيد محمد باهي سليمان خليل

القضية رقم 440 لسنة 2022

1- عمر عبد العزيز عمر مصيلحى

القضية رقم 1691 لسنة 2022

1- أحمد حرب راضي حرب

2- أيمن علي إبراهيم علي

3- بثينة طه بدوي حسن

4- خالد محمد محمود محمد إبراهيم

5- خميس جمعة عبد العاطي خميس

6- عبد السلام عبد الغني عبد السلام أحمد

7- عصام عبد الله محمود شحاتة

8- علي حسن توفيق حسن

9- محمد محمد عبد الرحمن موسى

10- مصطفى صلاح الدين محمود عبد الله

11- مصطفى محمود محمد عبد الباقي

12- مصطفى رمضان محمد عبد الحليم

القضية رقم 1977 لسنة ٢٠٢٢

1- أشرف محمد محمد إبراهيم

2- إيمان أحمد عاشور غزال

3- خالد عبد الباقي الشحات بدوي

4- سعيد محمد حسن الصعيدي

5- سيد رفعت السيد محمد

6- شعبان فتحى عبد المقصود مرجان

7- صالح محمد محمود أحمد

8- طارق أحمد محمد مصطفى

9- عصام محمد البحيرى السيد فرج الله

10- علي رمضان إبراهيم أحمد

11- علي محمود محمد سليمان
12- فريد فوزي علي منجد محمود
13- لوقا دميان غبريال عزيز
14- محمد بدر محمد فرغلي
15- محمد عماد عبد الرحمن عبد العزيز
16- ناصر أنور على عزب
17- وليد عكاشة إبراهيم محمود
القضية رقم 2094 لسنة 2022
1- خالد شحاته محمود محمد[5]

الحق في الحياة والامان الشخصي

الحق في المشاركة في الحياة العامة

ثمّن مجلس أمناء الحوار الوطني قرار منتدى شباب العالم، بأن تكون نسخته الخامسة لهذا العام بمثابة دعوة لتنفيذ التنمية بدلاً من مناقشة سُبل تحقيقها، وذلك عقب المؤتمر الصحفي لمنتدى شباب العالم الذي عُقد بالمتحف القومي للحضارة منذ قليل.

وأكد المجلس أن قرار عدم إطلاق النسخة الخامسة من "منتدى شباب العالم" بشكله السنوي المعهود من "مدينة شرم الشيخ"، وتوجيه عوائد حقوق الرعاية التي كانت مخصصة لتنظيمه، في تنفيذ حزمة كبيرة من المبادرات والمشروعات والبرامج التنموية، سيسهم بشكل كبير دفع مسيرة البناء والتنمية التي أرسى دعائمها الرئيس عبد الفتاح السيسي بالجمهورية الجديدة، بما يخدم صالح المواطن المصري وتوفير حياة كريمة للمواطنين كافة.

ومن المقرر أن يتم الأخذ بعين الاعتبار حزمة البرامج والمبادرات التي تم الإعلان عن إطلاقها والبدء في تنفيذها، ضمن المحاور الرئيسة الثلاثة بالحوار الوطني (السياسي والاقتصادي والمجتمعي)، بهدف مشاركة الرؤى والأفكار من خلال مساحات مشتركة لاستكمال

دعائم التنمية ذات التأثير المباشر على المواطنين والشباب بوجه خاص داخل وخارج مصر وذلك في ظل الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم.[6]

[5] مصر 360- 7 فبراير https://www.facebook.com/Masr360Official/
[6] مجلس أمناء الحوار الوطني 4 فبراير https://www.facebook.com/National.Dialogue.NTA/

نشرت مجموعة من أعضاء الجمعية العمومية لنادي الزمالك بيانا، هاجمت فيه مرتضى منصور، رئيس النادي، والمطالبة بعزله من منصبه.

وضمت المجموعة نحو 30 من أعضاء نادي الزمالك أبرزهم أحمد سليمان المرشح على منصب رئاسة النادي السابق، ومصطفى عبد الخالق والحسيني سمير المرشحان السابقان على مقعد العضوية.

وقالت المجموعة في بيانها: "باسم جماهير نادي الزمالك وأعضاء الجمعية العمومية للنادي، نتطلع للقيام بما يواكب ثوابت وفلسفة الدولة التي تؤسس الجمهورية الجديدة بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي القائمة على تأكيد مبدأ سيادة القانون وحماية قيم وأخلاقيات المجتمع وبناء الإنسان المصري وتقديم القدوة الحسنة للشباب وبما يدحض الادعاءات الباطلة التي يحاول البعض ترويجها كذبا عن تلقيه دعم أو حماية من دوائر صناعة القرار".

وأضاف: "لذا نؤكد رفض واستنكار كل الممارسات والأساليب التي تصدر من أي شخص والتي من شأنها النيل من تاريخ النادي العريق ومكانته وتردي أوضاعه في الحاضر والمستقبل على كافة الأصعدة الرياضية والمالية والإدارية، ومثال ذلك ما يقوم به الشخص القائم حاليا على رئاسة الزمالك".

وتابع: "نذّكر في هذا المقام بانهيار النتائج لكافة الفرق الرياضية وعدم إحداث أي تطوير أو إضافة لمنشآت النادي منذ سنوات، والأخطر من ذلك قرب انتهاء المهلة الممنوحة لإنشاء فرع النادي في 6 أكتوبر دون إتمام أعمال إنشاء جديدة بما ينذر بسحب الأرض مجددا بعد أن أُعيدت بتوفيق الله بموجب توجيه رئاسي كريم".

وأردف: "فضلا عن تشويه صورة وسمعة النادي وإفساد العلاقة مع كافة أطراف المنظومة الرياضية داخل وخارج مصر بسبب ممارسات اتسمت بالرعونة والتهور وعدم المسؤولية، بجانب ما يمثله من رسالة سلبية للجميع وللشباب خاصة، ويعد تهديدا حقيقيا لسمعة ومكانة مصر في المحافل الرياضية".

واستمر: "نؤكد أن المذكور لم يعد له أهلية تمثيل النادي على المستويين القانوني والجماهيري بعدما تأكد فقدانه السند القانوني بموجب أحكام نهائية توجب إسقاط الصفة عنه وعزله وفقا للائحة النظام الأساسي للنادي".

وأكمل: "كما تلاشى كل ما يزعم أن له من تأييد من الأعضاء والجماهير الذين أدركوا خطورة استمراره في منصبه على حاضر ومستقبل النادي، وهو الذي ما انفك يوجه لهم أبشع الإساءات والإهانات، ما لم يكونوا تابعين له أو منتفعين يسبحون بفضله".

وواصل: "نناشد جميع مؤسسات وأجهزة الدولة المحترمة، ابتداء من أعلى سلطة في الدولة، رئاسة الجمهورية، مرورا برئاسة الوزراء ووزير العدل والداخلية والشباب والرياضة ومعالي النائب العام والتي نثق تماما في نزاهتها وتجردها وعلى وجه الخصوص الجهات القضائية والتنفيذية والرقابية للاضطلاع بدورها لمواجهة تجاوزات المذكور".

وأتم: "وذلك بالتطبيق الفوري والحاسم لصحيح القانون واللوائح ذات الصلة والأحكام القضائية واجبة النفاذ الصادرة من القضاء العادي ومجلس الدولة وكافة الجهات ذات الاختصاص القضائي وما هو من مقتضياتها على وجه اللزوم".[7]

آداء البرلمان

حددت الدراسة التي احالها مجلس الشيوخ مؤخرا إلى رئيس الجمهورية حول العنف الاسري وسبل المواجهة والمقدمة من النائب محمد هيبة رئيس لجنة حقوق الانسان، عدد من التوصيات لمواجهة ظاهرة العنف الاسري.

و اوصت الدراسة إنشاء منظمة مصرية تهدف إلى تعزيز تماسك الأسرة المصرية ونبذ العنف الأسرى بشتى صوره ومنع انتشاره، والعمل على دعم الثقافة المجتمعية ودفعها نحو توطيد السلوك القويم داخل الأسر المصرية، للوقاية من ظاهرة العنف الأسري، تُسمى «المجلس الاستشاري لمناهضة العنف الأسري» يضم فى تشكيله ممثلين عن المجالس القومية: لحقوق الإنسان، والمرأة، والطفولة والأمومة، وللأشخاص ذوي الإعاقة. وكذا ممثلين عن وزارات العدل، الداخلية، التضامن الاجتماعي، الصحة والسكان، التعليم العالى والبحث العلمى، التربية والتعليم والتعليم الفني، الأوقاف، الثقافة، وكذا الهيئة الوطنية للإعلام، والأزهر والكنيسة ومنظمات العمل الأهلى، وأى من الجهات المعنية بـ ذات الشأن. على أن يبدأ عمله بوضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف الأسري.

كما أوصت الدراسة بتعزيز الحماية التشريعية من خلال سن تشريع لتجريم العنف الأسرى أسوة بعديد من الدول سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، والتي أصدرت منذ سنوات تشريعات للحماية من العنف الأسري، على أن يكون شاملًا جامعًا للأحكام الواردة بذات الخصوص فى التشريعات المصرية، وتسعى أحكامه إلى مكافحة العنف الأسري وتعزيز الترابط الاجتماعي في الأسرة والمحافظة على كيانها، وتقويم السلوكيات الضارة بالأسرة والمرأة والطفل وتسعى أحكامه إلى مكافحة العنف الأسرى وتعزيز الترابط الاجتماعي في الأسرة والمحافظة على كيانها وتقويم السلوكيات الضارة بالأسرة والمرأة والطفل وتنظم أحكامه مفهوم العنف الأسري وأنواعه، مفهوم الأسرة، كيفية التعامل مع حالات العنف الأسرى بداية من الإبلاغ عن أي حالة منه، كما تنشئ مواده الكيانات التالية وتحدد اختصاصاتها وهي المجلس الاستشاري لمناهضة العنف الأسري وإدارة الارشاد الأسري (مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية) حاليًا وتتبع وزارة التضامن الاجتماعي، وتكون لها فروع على مستوى الجمهورية، وتمنح أحكام هذا التشريع بعض العاملين في إدارة الإرشاد الأسري صفة الضبطية القضائية للتفتيش على الفروع.

[7] مصراوي 8 فبراير http://bit.ly/40Srs6n

و تضمنت التوصيات، انشاء وحدات صحة نفسية لضحايا العنف الأسري تتبع وزارة الصحة والسكان على أن تنظم أحكام التشريع طرق وقواعد التحقيق الخاصة بجرائم العنف الأسري من حيث تقنين أمر الحماية الخاص بضحايا العنف الأسري، بتحديد شكله ومدته وطريقة التظلم منه، وعقوبة اختراقه بعنف أو دون عنف، وكذلك العقوبة حالة ثبوت جريمة عنف أسري، بالحبس أو الغرامة أو بكليهما، مع بيان أحكام حالات التصالح وتحديد مدد زمنية لنظر البلاغ والقضية للوصول إلى عدالة ناجزة.

كما أوصت الدراسة بالتوسع في برامج تأهيل المقبلين على الزواج عبر المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومنظمات العمل الأهلي والمؤسسات الدينية والتوسع فى إنشاء وحدات الدعم النفسى التى تختص بتأهيل وإعادة دمج ضحايا العنف وتأهيل القائمين عليه وزيادة عدد دور استضافة المعنفات في المحافظات المختلفة وتفعيل أدوار أندية الطفل والفتاة والسكان داخل مراكز الشباب.

وفى المجال الديني أوصت اللجنة بتأهيل الأئمة والدعاة والقساوسة- عبر برامج تدريبية علمية – على تناول قضايا الأسرة وبث روح المودة والتآلف بأسلوب جاذب يلائم الفئات المستهدفة وإنشاء منصة إلكترونية تابعة لوزارة الأوقاف تتضمن كل ما يحتاجه الخطيب والداعية من قضايا مجتمعية تمس اهتمام الفئات المستهدفة، ورقمنة الإنتاج العلمي الذي يحض على قيم التسامح والمودة والألفة وإتاحته على المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك[8]

تقدمت الدكتورة / مها عبد الناصر، عضو مجلس النواب ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بطلب إحاطة موجه إلى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، ووزير التموين والتجارة الداخلية بشأن أزمة إرتفاع أسعار الدواجن ومشتقاتها ومسببات تلك الأزمة

قالت عضو مجلس النواب في طلبها إن هناك حالة من القلق والخوف لدى المواطنين نتيجة الارتفاع الكبير والمتصاعد في أسعار الدواجن ومشتقاتها، فقد وصل سعر كجم الدواجن بمختلف أنواعها إلى ما يقرب من 80 جنية، فضلًا عن وصول سعر كجم صدور الدجاج " البانيه " إلى ما يقرب من 170 جنيه، إلى جانب تخطي سعر كرتونة البيض حاجز الـ 100 جنيه.

واستكملت عضو البرلمان أن تلك أسعار " فلكية" بكل ما تحمله الكلمة من معنى، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العصيبة التي نمر بها والتي أدت إلى الارتفاع الكبير في سعر الدولار نتيجة تحرير سعر صرف الجنيه، والتي انعكست بشكل كبير ومباشر على الظروف المعيشية والحياتية للمواطن البسيط الذي يمثل الغالبية العظمى من الشعب المصري.

وأكدت عبد الناصر أن هذه الأزمة ترجع لسببين أساسيين هما: نقص الأعلاف، وتغول تجار الأزمات.

واقترحت عضو مجلس النواب أن يتم التوسع في توطين زراعة الأعلاف في مصر، خاصة (الذرة – الصويا) من أجل تلافي حدوث مثل هذه الأزمات مرة أخرى.

[8] المصري اليوم 10 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2816004

وتساءلت مها عبد الناصر إن كان هناك ما يمنع الدولة من العمل على الإكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل أوبدائلها من المحاصيل الأخرى، وإذا كان هناك معوقات تحول دون ذلك؟ وما هي الجهود المطلوبة من أجل تذليلها؟

كما طالبت بمعرفة خطة الحكومة للعمل في هذا الملف.

و طالبت أيضًا بزيادة معدلات إستيراد تلك الأعلاف في الفترة المقبلة لضمان إستقرار العملية الإنتاجية في قطاع صناعة الدواجن .

وأوضحت النائبة أن السبب الثاني هو وجود العديد من التجار معدومي الضمير الذين يقومون بـ " تعطيش السوق " ومن ثم زيادة نسبة المطلوب عن المعروض فيرتفع سعر المنتج ومن ثم يتم تداوله بسعر أكبر من السعر الحقيقي.

و اختتمت النائبة بالمطالبة بمزيد من الرقابة الصارمة وإحكام السيطرة على الأسواق ومنافذ البيع بشكل حقيقي ودوري للقضاء على تلك الظاهرة.[9]

حقوق المرأة

يُصادف السادس من فبراير كل عام اليوم العالمي لعدم التسامح مطلقًا مع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبمناسبة اليوم العالمي تحُث قوة العمل المناهضة لختان الإناث والمكونة من منظمات نسوية وحقوقية الدولة المصرية على اتخاذ تدابير تضمن النفاذ الكامل للقانون وإبداء الالتزام الكامل بإنهاء هذا الانتهاك وحماية الفتيات الصغيرات من خطر التعرض له. وسرعة إصدار البيانات الكاملة للمسح الصحي للأسرة المصرية لضمان أفضل تقييم وتصميم للتدخلات السابقة والمستقبلية.

وتُعد ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شكلاً من أشكال الانتهاك ضد النساء والفتيات، وهي ممارسة منتشرة في أكثر من 30 دولة حول العالم من بينها مصر التي لديها معدل عالٍ لانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتُظهر نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية لعام 2021 أن معدل انتشار ختان الإناث بين الفتيات والنساء اللاتي سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة 86 ٪ ويعد هذا انخفاضًا عن المسح السكاني الصحي لعام 2014 (DHS) بمقدار ٦٪ فقط.

وتشير هذه النتائج لعدم القدرة على الوصول إلى النسبة المحددة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة[1] 2030 والتي تستهدف الوصول لـ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ بما يجعلها أيضا في مركز متأخر عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2] التي أعلنت عنها الأمم المتحدة (SDG) في الهدف رقم 5 والذي ينص على إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2030. وفيما يلي شكل يوضح التغيرات في النسبة المئوية الإجمالية لانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر منذ عام 1995.

[9] بيان الحزب المصرى الديمقراطي الاجتماعي 6 فبراير https://www.facebook.com/Egysdp

وتشير النتائج الأولية للمسح الصحي للأسرة المصرية ان هناك انخفاضًا في نسب ممارسة ختان الإناث المتوقعة بين الفتيات الأصغر سنًا (0-19 سنة)، من 56.3% في المسح السكاني الصحي لعام 2014 إلى 27٪ في المسح الصحي للأسرة المصرية. وتطالب قوة العمل المناهضة لختان الإناث بتوخي الحذر عند الحديث عن التقدم المُحرز في القضاء على ختان الإناث، حيث أن تداول مؤشر واحد مقتطع خارج السياق لا يعد تمثيلًا دقيقًا للوضع الحالي، فأنه لا تزال هناك احتمالية كبيرة للفتيات في هذه الفئة العمرية للخضوع للختان، كما أن انتشار المعرفة بوجود قانون لمكافحة ختان الإناث والذي يعاقب الوالدين إذا أجروا ختانًا لإحدى فتياتهم قد يكون له تأثيره في عدم إفصاح الأمهات عن نواياهن لختان بناتهن في المستقبل، وهو ما قد يكون أسهم في انخفاض النسبة المتوقعة للأمهات اللاتي ينوين ختان بناتهن من.9 34% في سنة 2014 إلى 12.8% في سنة 2021. وفيما يلي شكل مقارن يوضح التغيير في النسبة المئوية الحالية لختان الإناث بين الفتيات الأصغر سنًا (0-19 سنة) والنية المستقبلية لختانهن

ومن هذا المنطلق فإن قوة العمل المناهضة لختان الإناث تحث الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بسرعة إصدار التقرير النهائي للمسح الصحي للأسرة المصرية، وذلك لتوفير بيانات رسمية عن أشكال العنف ضد المرأة وخاصة ختان الإناث. ففي نهاية أغسطس من العام الماضي أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن إطلاق نتائج المسح الصحي الأول للأسرة المصرية، إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يصدر المسح الصحي، ولم ينشر بشكل رسمي ونشرت مؤشراته الأولية فقط. أن عدم توافر أرقام وبيانات كاملة ودورية يعيق الجهود الجادة لفهم المؤشرات وتفصيل أنماط التغير وتباين المعدلات طبقًا للمؤشرات الهامة -مثل الموقع الجغرافي، المستوى التعليمي للوالدين، ومستوى الدخل-التي بدونها لا يمكن تحديد الأساليب والاستراتيجيات الأفضل للتدخلات وتقييم فعاليتها للقضاء على ختان الإناث.

كما تطالب قوة العمل المناهضة لختان الإناث الدولة المصرية باتخاذ تدابير جادة لإنهاء ظاهرة تطبيب ختان الإناث في مصر. فإن مصر لديها أعلى نسبة تطبيب لهذه الممارسة في العالم، حيث يتم إجراء أكثر من 70٪ من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر بواسطة أطباء. فعلى الرغم من التغييرات التي أُدخلت على قانون مكافحة ختان الإناث في عام 2021 والتي تشدد العقوبات على الأطباء وغيرهم ممن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث – لتصل إلى 10 سنوات كحد أدنى و20 سنة كحد أقصى عندما يؤدي الختان إلى وفاة الضحية – إلا أن هذه التغييرات لم تؤثر في زيادة معدلات الإبلاغ عن حوادث ختان الإناث أو مقاضاة الأطباء الذين يرتكبون هذه الجريمة. ولا تزال المناهج المقررة في كليات الطب لا تتضمن في مقرراتها الدراسية رسائل مناهضة لختان الإناث، فوفقا لبعض الدراسات الحديثة أن10 ٪ من طلاب كليات الطب يقموا بمزاولة هذه الممارسة بعد التخرج[3].

وختامًا تطالب قوة العمل المناهضة لختان الإناث الدولة المصرية وكياناتها بإصدار الدراسات والمسوح اللازمة للحد من ختان الإناث مع مراعاة اتساقها مع الاستراتيجيات الوطنية وأن تحظى بالشفافية

والشمولية حيث ان توافر المعلومات ومشاركة البيانات مع المجتمع المدني والمنظمات المعنية -تأكيدًا على أهمية العمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان المعنية بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي- يسهم في إتاحة الفرصة لهذه المنظمات للقيام بتخطيط وتنفيذ المشروعات ذات الصلة والمشاركة في إجراء البحوث الوطنية.

إن الجهود الجماعية والشاملة، وإنتاج البيانات الدورية، وإجراء البحوث، وتصميم البرامج الفعالة هي السبيل الوحيد لتسريع الجهود لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر.[10]

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أعلنت الحكومة، أمس، نيتها طرح 32 شركة حكومية للخصخصة بشكل جزئي خلال العام المُقبل، في ما يُعد إعادة طرح للأصول التي حاولت الحكومة عرضها للاستثمار الأجنبي على مدى السنوات الخمس الماضية، عندما أطلقت نسخة سابقة من برنامج الطروحات العامة عام 2018، لكنه تعثر بسبب ظروف السوق غير المواتية.

وقال رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، في مؤتمر صحفي أمس، إن البرنامج جزء من الخطوات التي ستتخذها الحكومة خلال العامين المُقبلين لمواجهة نقص الدولار، الذي أرجعه إلى «التداعيات الاقتصادية المستمرة» للغزو الروسي لأوكرانيا.
تحدث «مدى مصر» مع أحد خبراء الاستثمار في محاولة لفهم أوجه الاختلاف هذه المرة.

كيف سيعمل برنامج الخصخصة؟
قال مدبولي إنه سيتم طرح أسهم 32 شركة للاستثمار، إما لمستثمرين استراتيجيين أو من خلال الاكتتاب العام في البورصة المصرية، أو كليهما.يُمكن للمستثمرين توجيه الأموال إلى بعض الشركات بهدف زيادة رأس المال الكُلي للشركة، كما قال رئيس «الوزراء»، أو يُمكن بيع حصة من الشركة إلى مستثمر معين أو طرحها في البورصة.

تمثل الأساليب المتعددة تغييرًا في التكتيك مقارنة ببرنامج الطروحات العامة في 2018، والذي شمل

[10] بيان قوة مناهضة الختان 9 فبراير https://nwrcegypt.org/antifgmtaskforcestatement/

عرض الشركات الـ32 للخصخصة الجزئية عبر تلك الطروحات العامة. 14 شركة كان مقررًا لها الطرح في البورصة، إلى جانب بيع أسهم إضافية في تسع شركات مُدرجة بالفعل.
لكن تلك الطروحات تأخرت، لأن موجة عالمية من هروب رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق الناشئة أدت إلى خروج المستثمرين من مصر بحلول نهاية العام نفسه. وفي النهاية، اقتصرت الطروحات العامة على شركة الشرقية للدخان، وe-Finance ونادي غزل المحلة الرياضي، في حين باعت الحكومة أسهمًا للشركات الأخرى المشاركة في البرنامج، مثل «أبو قير للأسمدة» وشركة الإسكندرية للشحن، مباشرة لمستثمرين استراتيجيين في الخليج في وقت سابق من 2022.

معظم الشركات المُعلنة في البرنامج، مساء الأربعاء، جديدة. وهي تشمل ثلاثة بنوك: القاهرة، والعربي الإفريقي الدولي، والمصرف المتحد، بالإضافة إلى شركتي «وطنية» لبيع وتوزيع المنتجات البترولية، و«صافي للمياه»، المملوكتين للجيش، وكذلك شركات من قطاعات لم تخضع للخصخصة من قبل، مثل قطاع التأمين.

وقال مدبولي إن المبيعات ستنتهي خلال العام المقبل، وستكتمل المبيعات في ثماني شركات خلال الأشهر الستة المقبلة.

ورتّب الإعلان الشركات بحسب القطاعات التي تخطط الدولة للخروج منها بشكل كامل أو خفض الاستثمارات فيها أو إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر فيها:
1- بنك القاهرة.
2- البنك المصري المتحد.
3- البنك العربي الإفريقي الدولي.
4- شركة مصر للتكنولوجيا التجارية.
5- النصر للإسكان والتعمير.
6- شركة المعادي للتنمية والتعمير.
7- المستقبل للتنمية العمرانية.
8- شركة مصر لأعمال الإسمنت المُسلح.
9- شركة أسمدة حلوان.
10- الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية- المملوكة لهيئة مشاريع الخدمة الوطنية العسكرية
11- الشركة المصرية للبروبيلين والبولي بروبلين.
12- شركة النصر للتعدين.
13- الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته، تقدم منتجات في صناعة الوقود، وهي مملوكة للدولة بنسبة 80% وللقطاع الخاص بنسبة 20% في الوقت الراهن.

14- شركة الحفر المصرية، إحدى شركات قطاع البترول، تعمل في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي شركة مملوكة للدولة بنسبة 100% في الوقت الراهن.
15- شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)، تركز على إنتاج ألكيل بنزين الخطي، وهي مملوكة بنسبة 65.45% للدولة وبنسبة 35.55% للقطاع الخاص في الوقت الراهن.
16- شركة سيناء للمنجنيز.
17- الشركة المصرية للسبائك المعدنية.
18- شركة القناة لرباط وأنوار السفن.
19- شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع، تأسست ليتم تشغيلها في مناولة وتخزين ونقل الحاويات إلى الساحات أو المستودعات المحددة، وهي مملوكة للدولة بنسبة 100% في الوقت الراهن.
20- شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع، وهي شركة خاصة تعمل في قطاع النقل وتركز على النقل البحري. لديها شركة تابعة واحدة تعمل في جميع أنحاء مصر، وتعمل في البناء والهندسة، 3% منها مملوك للدولة و97% مملوك للقطاع الخاص في الوقت الراهن.
21- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية.
22- الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال: ماريوت القاهرة، سوفيتيل ليجند أولد كاتاراكت أسوان، ماريوت مينا هاوس القاهرة، سوفيتل وينتر بالاس الأقصر، سيسيل الإسكندرية، موفنبيك أسوان، إليفنتين أسوان.
23- شركة مصر لتأمينات الحياة، وهي أكبر شركة تأمين على الحياة في مصر والمنطقة العربية. تزود عملائها بسياسات وخطط استثمارية وادخار مختلفة، وهي مملوكة بنسبة 100% للدولة في الوقت الراهن.
24- مصر للتأمين.
25- محطة جبل الزيت لطاقة الرياح.
26- محطة الزعفرانة لطاقة الرياح.
27- محطة كهرباء بني سويف.
28- صافي لتعبئة المياه، وهي شركة مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة.
29- شركة تنمية الصناعات الكيماوية.
30- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)
32- الأمل الشريف للبلاستيك.
32- مصر فارما.

وأشار مدبولي إلى أن الخصخصة الجزئية لـ 32 شركة تدل على جدية خطط الدولة الواردة في وثيقة سياسة ملكية الدولة للخروج من بعض القطاعات الاقتصادية وتقليص وجودها في قطاعات أخرى.

تعرّضت مصر منذ سنوات لضغوط من صندوق النقد الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية، لتقليل تأثير الدولة في الاقتصاد وتوسيع المساحة للقطاع الخاص، وهو التغيير الذي كان يهدف برنامج الطروحات العامة في 2018 إلى تحقيقه.

إذًا ما الذي تغيّر منذ إطلاق أول برنامج طرح عام في 2018؟
بحسب «هشام حمدي»، المُحلل بالبورصة المصرية، فإن الأمر لا يتعلق بتحسن ظروف البيع، بل بسبب الحاجة المُلّحة. في أوائل العام الماضي، تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في خروج مستثمرين من سوق السندات في مصر، ما أدى إلى خروج 20 مليار دولار من البلاد خلال النصف الأول من العام. أدى هذا الخروج، إضافة إلى ارتفاع التضخم العالمي، إلى نقص حاد في الدولار، ما ألحق خسائر فادحة بالسوق المُعتمد على الاستيراد في مصر.

«في 2018، لم تكُن ديوننا قد تجاوزت 150 مليار دولار، وكان الوضع العالمي أفضل من الآن، ولم نكن قد تعرضنا لجائحة فيروس كورونا، أو لتبعات الحرب الروسية على أوكرانيا»، يقول حمدي، «في 2018، كان لديك مساحة لاختيار التوقيت وانتظار تحسن السوق. الآن أنت بحاجة إلى الكثير من الدولارات بأسرع وقت ممكن».

في ظل هذه الظروف، يمكن أن توفر الخصخصة بديلًا للتدفقات غير الموثوقة للأموال الساخنة من سوق السندات. «نحن الآن بحاجة إلى جلب استثمارات أجنبية، ولكن ليس من خلال أدوات الديّن، لأن سقف ديوننا يقترب من الحد الأقصى» يوضح حمدي.

ولكن هل سيجلب البرنامج الاستثمارات المطلوبة؟

ظروف السوق المضطربة نفسها، والتي دفعت الحكومة إلى إعادة إطلاق الطرح العام في محاولة للحصول على عائدات، دفعت أيضًا العديد من شركات القطاع الخاص الصاعدة إلى تأخير طرح أسهمها في البورصة أو تأجيله إلى العام المقبل.

وسط الحاجة المُلّحة لجلب العملات الأجنبية، توقع المحلل أيضًا أن الاكتتابات الأولية ستتضمن خصمًا على سعر السهم، وهي ممارسة شائعة أخرى في الطروحات الأولية، على حد قوله.
يعتقد حمدي أن العرض الناجح للشركات المملوكة للدولة قد يُنعش التجارة في البورصة ويشجع الشركات الأخرى على إعادة النظر وبدء تقديم طروحات أيضًا، بحسب حمدي.

وفيما يتعلق ببرنامج الطروحات الذي يتضمن بيع حصص مباشرة إلى مستثمرين استراتيجيين إلى جانب

الاكتتابات العامة الأولية، يشير حمدي إلى أنها كذلك «ممارسة شائعة، حيث لا تتضمن الاكتتابات العامة في العادة أكثر من 5% من الأسهم والتي تستهدف المستثمرين الأفراد».

ومن المتوقع أن تكون صناديق الثروة الخليجية -التي تقوم بالفعل بشراء العديد من الأصول المملوكة للدولة وحصص الشركات منذ بدء الأزمة الاقتصادية العام الماضي- المُستهدفة لشراء للحصة الأكبر.
«لن نرى الكثير من المستثمرين الأجانب يضخون استثمارات قوية ومباشرة. عالميًا، تتجه الاستثمارات إلى أدوات الديّن الأمريكية، وذلك بسبب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة عدة مرات مؤخرًا»، يقول حمدي الذي يرى أنه مع رفع سعر الفائدة في مصر إلى 16.75%، قد يكون بيع الأسهم حلًا أرخص للشركات الخاصة التي تسعى إلى النمو، بدلًا من أن تتحمّل المزيد من الديون.[11]

<u>الحق فى العمل</u>

إصابة 40 طفلا عاملا بالزراعة ووفاة أثنين أثناء ذهابهم للعمل

في حادث متكرر أصيب فجر الأثنين 2/6 / 2023 (40 طفلا ووفاة طفلين) أثناء ذهابهم للعمل بمزارع على طريق وصلة أبو سلطان التابعة لمدينة فايد بمحافظة الإسماعيلية مع طريق السويس حيث انقلبت بهم سيارة ربع نقل مما نتج عنه تعرض جميع الأطفال لإصابات بالغة تراوحت بين كسور بالعظام ونزيف داخلي وغيبوبة تامة ووفاة طفلين علما بأن جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين(7 سنوات و18 سنة) " إناث وذكور "

.. الجدير بالذكر أن هذا الحادث لم يكن الأول ولا الأخير بالطبع ، حيث لم يمر شهر الا وقد تطالعنا المواقع الإخبارية عن حوادث الاطفال العاملين بمهن مختلفة وتأتى الأكثر شيوعا بها حوادث انقلاب السيارات أثناء ذهابهم او عودتهم من العمل ، وقد كشف المسح القومي لعمل الأطفال في مصر، الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، عن وجود(١.٦) مليون طفل تتراوح أعمارهم بين الـ ١٢ و١٧ سنة، يعملون، ويمثلون(٩.٣٪) من الأطفال "أي طفل من كل ١٠ أطفال" مدفوع إلى العمل. كما ذكر أن ارتفاع معدل عمل الأطفال يأتي في المركز الأول في المناطق الريفية عنه في "الحضر"، ويبلغ ذروته في ريف صعيد مصر، ثم ريف الوجه البحري، ثم المحافظات الريفية الواقعة على الحدود، أما عن الحرف التي يمارسونها، جاء العمل بالزراعة، على رأسها، رغم خطورته، بنسبة (٦٣٪) ثم العمل في المواقع الصناعية كالتعدين والتشييد والصناعات التحويلية بنسبة(١٨.٩٪) ..

هذا في الوقت الذى ينص الدستور المصري 2014 في المادة (80) على حق الطفل في الرعاية الصحية والأسرية والتغذية ، ومأوى آمن والحق في التعليم، كذلك التزام الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي واكد على حظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، وكذلك جظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر، كما نص قانون الطفل المصري رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، في مادته "٦٤" على أنه يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم ١٥

[11] مدي مصر 9 فبراير https://www.facebook.com/mada.masr

سنة ميلادية كاملة وفي المادة "٦٥" حظر تشغيل الطفل في أي نوع من أنواع الأعمال التي يمكن بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها ان تشكل خطرا عليه ، كذلك عرفت الاتفاقيتين رقم 138 لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال المعايير الأساسية لحقوق الطفل في العمل ، رغم ذلك وبعيدا عن المسوح الرسمية فعين المتجول بشوارع البلاد لا تُخطئ مئات الآلاف من الأطفال الذين يعملون في مجالات عمل مختلفة.

في إطار ما سبق تؤكد دار الخدمات النقابية والعمالية رفضها الكامل لجميع أشكال عمالة الأطفال في مصر كما تؤكد على:

حظر تشغيل الأطفال وفقا للسن المحدد لعمل الأطفال بقانون العمل رقم 12 لعام 2003 وقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والدستور المصري لعام 2014 أكثر من 6 ساعات يوميا تتخللها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة، بحيث لا يعمل الطفل أكثر من 4 ساعات متصلة، مع حظر العمل فترات إضافية أو في أيام العطلات، وفي جميع الأحوال يمنع العمل بين السابعة مساء والسابعة صباحا.

تحديث البيانات المتعلقة بعمالة الأطفال في مصر للمساعدة في دراسة عمالة الأطفال بشكل أكثر واقعية.

توفير البيانات الخاصة بعدد الأطفال المنخرطين في العمل المنزلي، وتوفير نظام رقابة وإشراف لهذه المهنة.

توسيع مظلة الحماية الاجتماعية التي تضمن عدم لجوء الأسرة محدودة الدخل لعمل الأطفال وضمان عدم تسريبهم من العملية التعليمية.

تعديل التشريعات التي تجيز عمل الأطفال في مجال الزراعة.

توفير المراكز التعليمية المهنية البديلة للأطفال العاملين الذين تسربوا من التعليم [12]

الحق في تكوين والانضمام للنقابات

تنطلق اليوم أولى الخطوات الفعلية لانتخابات نقابة الصحفيين 2023 على مقعد النقيب، والتجديد النصفي للأعضاء المنهية مدة عضويتهم قانونيًا، إذ يتم فتح باب الترشح على مقعد النقيب وعضوية مجلس نقابة الصحفيين، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحًا بمقر نقابة الصحفيين.

فتح باب الترشح لانتخابات الصحفيين 2023

ويستمر فتح باب الترشح على مقعد النقيب وعضوية المجلس خلال انتخابات نقابة الصحفيين 2023 في الفترة من السبت 11 فبراير حتى الأربعاء 15 فبراير من الساعة 10 صباحًا، وحتى الساعة 3 عصرا ماعدا الأربعاء من الساعة 10 صباحًا وحتى 12 ظهرًا.

[12] بيان دار الخدمات النقابية والعمالية 8 فبراير https://www.facebook.com/ctuws/

وقالت نقابة الصحفيين في بيان لها، إن إعلان الكشوف المرشحين على مقعد النقيب وعضوية المجلس يوم الأربعاء 15 فبراير، على أن يتم بدء طلقي الطعون والتنازلات على مقعد النقيب أو عضوية المجلس، خلال الفترة من 16 إلى 20 فبراير، ليتم الإعلان بعدها عن الكشوف النهائية للمرشحين.

زيادة معاش البطالة

وفي سياق متصل، أعلن ضياء رشوان، نقيب الصحفيين الذي لن يخوض انتخابات هذا العام لشغله مقعد النقيب دورتين متتاليتين، في وقت لاحق، زيادة نسبة معاش البطالة بنسبة 25%، ليصبح 1250 جنيها تطبق من مارس المقبل، وبناء على ذلك حرر 536 زميلا، إقرارات قانونية تفيد بعدم عملهم بأي جهة.[13]

[13] الوطن 11 فبراير https://www.elwatannews.com/news/details/6435742